الفصل الأول

إطار التخطيط الإستراتيجي

THE CONTEXT FOR STRATEGIC PLANNING

"التجول بين عالمين أحدهما ميت، والآخر ولد هزيلاً"

ماثيو آرنولد (MATTHEW ARNOLD)

القوى المؤثرة في الأنظمة التعليمية

يعد التغيير بمعدل متزايد من خصائص مجتمع الولايات المتحدة الأمريكية، فالطفل الذي يدخل المدرسة اليوم يأتي من عالم يختلف تماماً عن العالم الذي شكل العديد من المعتقدات والافتراضات لدى الكبار الذين عملوا في هذا العالم. وبغض النظر عن الإسقاطات المستقبلية، فثمة تغيرات اقتصادية وسكنية وتنظيمية قد بدأت بالفعل في المجتمع وفيما يأتي تحليل هذه التغيرات بالتفصيل:

أولاً إعادة بناء الاقتصاد:

إن تحول الولايات المتحدة من مجتمع صناعي إلى مجتمع معلوماتي قد ظهر أول ما ظهر عند إعادة بناء الاقتصاد. ويقول "جون نيسبيت" (JOHN NAISETT) في كتاب الاتجاهات الكبرى "MEGATRENDS": إن ما يقارب من 60% من علمية إعادة البناء لم تتوقف حتى الآن، حيث لا يزال هناك فوارق إقليمية في الظروف الاقتصادية في جميع أنحاء البلاد،

obeikandl.com

بالإضافـة إلى الاختلافات في قدرات المناطق بالتنويع واستبدل الأنشطة غير الإنتاجية. وهذا في الحقيقة فتور مستمر في توقع التغيير والتخطيط لـه، حيث يستشعر كل فرد السلبيات الناتجة عن إعادة البناء الاقتصادي بصورة متفاوتة في جميع أنحاء البلاد.

وفيما يأتي بعض الطرق التي أعيد بها بناء الاقتصاد الأمريكي:

- تغير طبيعة العمل.
- تغير القوة المحركة.
- تغير مركز الولايات المتحدة في التجارة العالمية.
- تغير نموذج تشغيل العمال.
- تغير تركيبة القوى العاملة.

ولكل واحد من هذه التغيرات الاقتصادية عدد من المضامين المهمة للتعليم والتدريب. ويمكن إبراز طبيعة هذه التغيرات والتحديات المفروضة على التعليم من خلال التفصيل الآتي:

طبيعة العمل:

فـي عـام 1800 كان 80% من العمال يعملون فـي أعمال زراعية، وفي عـام 1984 انخفضـت هذه النسبـة إلى 3% وفـي عـام 1986 زادت هذه النسبـة قليـلاً عن 2%. وقد استمر هذا الانخفاض فـي الأعمال الزراعية مـع امتداد أزمة المـزارع، والتي بدأت في وسط المنطقـة الغربية إلى أن وصلـت إلى مناطق أخرى من البلاد. وبالطريقـة نفسها، ففي عام 1950 كان 55% مـن العمال الأمريكان يعملون في أعمال صناعية شاقة. أما في عـام 1984 فلم يبقَ إلا 24% فقـط من العمـــال يعملون في القـطاع

الصناعي[2]. كما أن الأعمال الصناعية استمرت هي الأخرى في الانحدار عندما أصبحت المنافسة الأجنبية واستخدام الآلات على نطاق واسع يؤديان دوراً مهماً في تشكيل دور الاقتصاد.

فما الذي حل محل هذه القطاعات الاقتصادية؟ وماذا حدث للناس الذين كانوا يعملون في هذه الوظائف ؟ في عام 1980 ازدادت وظائف الخدمات (وهي الأنشطة الاقتصادية التي لا تعطي نتائج ملموسة أو منتجات قابلة للتخزين، والتي لا تحتاج لأي مبلغ من رأس المال أو المعدات) إلى أن صارت تشكل 30% من إجمالي الوظائف[3] (راجع الشكل 1ـ 1).

وثمة تغيير آخر طرأ على عدد وظائف المعلومات.

ووظائـف المعلومات هي الوظائف التي يمكن من خلالها إنتاج أجهزة لمعالجـة المعلومـات وتشغيل شبكـة الاتصـالات وإنتاج تقنيـات جديدة واستخدام تقنيات أخرى لتوفير خدمات ومنتجات معلوماتية.

فـي عام 1983 تـم تصنيف 56% مـن الوظائف في قطـاع الخدمات والصناعـة والزراعـة على أنها وظائف معلوماتية. وهـذه الفئة التي تضم 54 مليون عامل معلوماتي تشتمل أيضاً على 11 مليون وظيفة مدير تنفيذي ومدير، و16 مليون متخصص وفني، و11 مليون عامل مبيعات، و16 مليون كاتب[4].

ومـن المتوقع خلال العشرين إلـى الثلاثين سنة القادمة أن يرتفع عدد المتخصصيـن والفنييـن من 16 إلـى 24% ليصبح أكبر قطـاع في القوى العاملة. أما عدد الكتبة فسيظل نسبياً ثابتاً عند 15%[5]. في حين أن قطاع عمال المبيعات يمكن أن يزداد زيادة متوسطة تتراوح من 11 – 15%. ومن ناحيـة أخرى، سيهبـط عدد عمال المصانع بمعـدل 20–25% خلال العقد القادم؛ نتيجة لاستخدام الآلات والحاسبات في المصانع على نطاق واسع[6] كمـا أن 20 إلـى 30 مليوناً من الذين يعملون في وظائـف عالية والذين يبلغ عددهـم 54 مليوناً سيجدون وظائفهم قـد تأثرت بسبب استخدام الحاسب والآلات بصـورة عامـة قبل حلـول عام 1990، يضـاف إلى ما سبـق أن 10 ملايين سوف يطرأ وجود تغييرات على طبيعة عملهم أو توفرها[7].

إن العدد الكلي للوظائف في القوى العاملة من المتوقع أن يهبط بمعدل 5–13 مليون وظيفة مع وصول استخدام الآلات إلى الشركات الصغيرة بعد أن سبق له أن وصل إلى الشركات الكبيرة [8].

ومع هبوط عدد العمال، فإن المعرفة والمهارات المطلوبة من الأفراد الذين يشغلون وظائف ستزداد، فاستخدام الآلات والتقنية يتطلب قدرات أعلى.

إذ يتعين على التصميم التنظيمي أن يدرك أن تقنية المعلومات ستحـول الأدوار التقليدية تحولاً تامـاً فالمديرون التنفيذيون سيتم تحويلهم من أصحاب سلطة إلى مخططين. كما أن المديرين سيتم تحويلهـم من منسقين إلى منفذين. وسيتـم تحويل المتخصصين والفنييـن مـن أفراد يمارسـون أعمـالاً خاصة إلى أفـراد يقومون بأعمال عامة كتوصيل الخدمات إلى العملاء. وسيتم تحويل الكتبة من أفراد مساندة إلى إخصائيين في توصيل الخدمات المعلوماتية. كما أن عمـال المبيعات سيتم تحويلهم من موزعين للمعلومات إلى مديرين مع تقديم الرعاية الواجبة لهم[9].

إن الحصيلـة الأساسية لإعادة هـذا البناء تكمن في طبيعة العمل نفسه. ففـي الماضي، كانت القدرات الجسدية والمهارات المتخصصة تشكل حجر الزاوية في تشغيل العمال. أما العمل اليوم وفي المستقبل فأصبح بشكل كبير، مسألـة مهارات ذهنية عند الفرد، بمعنى آخـر قدرة هذا الفرد على معالجة المعلومات واستخدامها. وسيكون مطلوباً من الأفراد الحصول على مستويات أعلى من التعليم والمهارات الفكرية؛ ليجدوا وظائف يعملون فيها.

ولـن يحتاج الأفراد في المستقبل فقط إلـى أن يكون لديهم مستويات عليـا من التعليـم والتفكير، بل سيكـون عليهم أيضاً أن يزيـدوا معرفتهم ومهاراتهم بصورة مستمرة.

ويقدر أن غالبية الوظائف في المستقل ستعاد هيكلتها بصورة جوهرية كل 5 أو 7 سنوات. وأن العمل نفسه سيتطلب قدراً كبيراً من التعليم والرغبة

في تطوير معارف جديـدة. وتشير الإسقاطات والتوقعـات المستقبلية أن أربـاب الأعمال سيخصصون ميزانية لا تقل عـن 25% من تكاليف العمل لديهم لتعليم وتدريب المتخصصين والفنيين[10].

وقـد أوجدت التحولات التي طرأت علـى استخدام المعلومات عناصر أساسيـة للعمل وتقارباً لا سبيل إلى الخلاص منه بين المعرفة والأنشطة الاقتصاديـة في المجتمع. فمن شأن المعرفـة إنتاج سلع وخدمات جديدة وتحسيـن الإنتاج وأساليب التصنيع والوصول إلـى إدارة وخطط تنظيمية أفضـل. وترتبط الزيـادات المستقبلية التـي تطرأ علـى الإنتاجية والنمو الاقتصـادي ارتباطا وثيقاً بالزيادات الكمية الكيفية في الأنظمة التعليمية والتدريبية للأفراد.

وهنـاك تقدير بـأن ثلثي الزيادة فـي الإنتاجية يحـدث نتيجة للمصادر البشريـة في حين تشكل المصادر المالية نحو ثلث عناصر الدخل. وستحدد قـدرة أفراد المجتمـع على إدراك هـذه الحقائق وعلى إعـادة بناء الأنظمة التعليمية والتدريبية، إلى حد كبير كيان الأمة الاقتصادي والاجتماعي[11].

القوة المحركة للمجتمع:

إن مصـادر القـوة في مجتمـع لا تحدد فقط طبيعـة الإنتاج ومستوى الإنتاجيـة، ولكنهـا تشكل أيضا التطـور فيه. فالعصـر الزراعي الذي مر بـه المجتمع الأمريكـي كان يقوم علـى أساس استخدام القـوة البشرية والحيوانية ومصادر الطاقـة الطبيعية كالريح والشمس والماء. وقد كانت هـذه المصـادر مـن الطاقة غيـر كافية نسبيـاً ولا يمكن التحكـم فيها أو الاعتماد عليها. لذلك كانت القوة الجسدية للإنسان في أغلب الأحيان هي العامل الأهم في حصوله على عمل.

ولم يكن ممكناً تحويل الولايات المتحدة من مجتمع زراعي إلى مجتمع صناعـي إلا من خلال تطوير المعدات والتقنيـات. فقد سهل اختراع الآلة البخاريـة ومحـرك الجازولين وتوليد الكهرباء تحويـل مجتمع يعتمد على القـوة البشريـة والحيوانيـة إلـى مجتمع يعتمد علـى آلات تعمـل بالفحم والبترول. وقد أصبح هذا الفحم والبترول مصادر الطاقة الأساسية. فقد أدى استخدامها إلى فتح الباب أمام العديد من أنظمة الإنتاج القادرة على إنتـاج سلـع بصورة فعالة تفـوق كل تصور. لقد كان التأثيـر بالفعل تأثيراً جذرياً.

واليـوم بـدأت ثـروة جديدة تلـوح فـي الأفـق. إذ أدى تطويـر معالج الكلمـة المصغـر الميكروبروسيسـور (MICROPROCESSOR) إلـى حـدوث انفـراج في استخـدام المعلومات. كمـا أن تخزيـن المعلومات أو توصيلها باستخـدام وسائل مثل الهاتف، المبرقـة، المذياع، التلفاز، دور العرض السينمائي وما إليها أدى إلى زيادة سرعة نقل المعلومات ونوعية المعلومـات وتوزيعها. فلم يكن هـذا التطور يفتقر إلا إلـى طريقة ميسرة لمعالجة وتحليل وتخزين المعلومات.

وقـد وفرت هذه الشريحة المصغـرة- ميكروشيب (MICROSHP) أسلوبـا فعالاً يجمـع بين الكفاءة وانخفاض السعـر لمعالجة كميات كبيرة مـن المعلومات. وهكذا أصبحت المعلومات قـوة رئيسة لتطوير المنتجات والتقنيات.

وعلـى الرغم من الدور الذي تلعبه تطورات العلوم والتقنية في الحياة الأمريكيـة على مدار قرن من الزمن، فإن نجاح العلم والتقنية في الحرب العالميـة الثانية هو الذي أدى إلى تشجيع سياسة وطنية على دعم وتعزيز

البحث العلمي والتطور. وقد نتج عن هذه السياسة مدة شهدت نمواً ملحوظاً في المعرفة العلمية كما أدت إلى حدوث تقدم في نطاق كبير من التقنيات[12]. وقامت الأرضية العلمية والخبرة بإيجاد بنية تحتية لإتاحة طرق أكثر فاعلية للقيام بالأبحاث ومعالجة المعلومات. واستطاعت الشريحة المصغرة أن توجد هذه القوة أو الشرارة. وهذا هو الانفراج المطلوب لإحداث تطورات في العلوم والتقنية.

هذا، وهناك سبع تقنيات تشكل وستستمر في تشكيل الاقتصاد والمجتمع الأمريكي وهذه التقنية هي: الإلكترونيات المصغرة، التكونات بفعل الكائنات الحية، استخدامات الرجل الآلي، أجهزة الليزر، البصريات الليفية، الاستطلاع الشمسي، التعدين تحت البحر. هذا التقدم الهائل لم يكن ممكناً في هذه القطاعات، على نطاق واسع، إلا بفضل القدرة التي وفرتها لنا الشريحة المصغرة لمعالجة مقادير كبيرة من البيانات بصورة فعالة وغير مكلفة.

وقد أصبح الميكروبروسيسور عنصراً أساسيا من عناصر التقدم العلمي والتقني. وربما لا يصدق المرء أن تأثير الميكروبروسيسور يمكن استشعاره في كل قطاع تقريباً من قطاعات حياتنا. ففي موقع العمل تقوم أدوات المعلومات بتغيير طبيعة العمل نفسه، وهياكل التنظيمات والعلاقات بين العمال والتنظيمات وعملهم، ونوع المنتجات والخدمات الناتجة. وقد أصبح الناس ينظرون إلى أجهزة الميكروبروسيسور على أنها أمر مألوف في البيت بوصفها وسائل للتحكم في الأجهزة المنزلية كما ينظرون إليها بصفتها أدوات لشؤون الموظفين والإدارة وعلى أنها توسعات في تقنيات الاتصال الأخرى ووسائل للتعليم والتدريب.

وعلى مدى عقدين من الزمن بعد الحرب العالمية الثانية ظلت الولايات المتحدة سائدة ومتفوقة على مستوى العالم في مجال البحث العلمي والتقني والتطوير. ولكن بعد ذلك بدأ موقع الولايات المتحدة يأخذ في الانحدار، في حين تمكنت دول أخرى من إحراز خطوات بإجراء ما يزيد عن ثلث إجمالي الأبحاث الأساسية في العالم، مع اقتسام الباقي من هذه الأبحاث بالتساوي بين كل من أوروبا الغربية واليابان من ناحية، وشعوب الاتحاد السوفيتي من ناحية أخرى[13].

ومن الجدير بالذكر أن الشريحة المصغرة أسهمت إسهاماً كبيراً في تحقيق التقدم السريع في هذه الدول الأخرى كذلك.

إن المحافظة على موقع قوي في العلوم والتقنية هو عنصر مهم لكيان الولايات المتحدة المستقبلي. وقد ظلت التقنية إحدى الصادرات الأساسية والإسهامات الأمريكية للعالم. وهي لا يتعين عليها فقط أن تستمر في التطورات العالمية والتقنية فحسب، بل عليها أيضاً أن تستخدم هذه المعرفة المتطورة في المساعدة على تعليم أفراد المجتمع الذين يعدون على درجة من الأهمية لمستقبل الأمة.

وتجد الإشارة إلى أن العلماء الأمريكيين مع أنهم من أفضل العلماء في العالم فمازال الكثير من الأمريكيين يفتقرون إلى المبادئ الأساسية في الحساب والعلوم. وتظهر مقارنات أجريت على مستوى دولي أن الطلاب الأمريكان يأتون في ذيل قائمة الطلاب في معظم الدول التي جرت فيها هذه المقارنات. وتشير دراسة قامت بها جامعة متشجان (AUNIVERSITY OF MICHIGAN) إلى أن "تحصيل التلميذ الأمريكي لا يختلف كثيراً عن تحصيل الأطفال في اليابان وتايوان وإن هذا التخلف يظهر بالفعل منذ اليوم الأول من دخولهم المدرسة"[14].

إن قوة الشريحة المصغرة يجب أن تطبق ليس فقط التطورات العلمية والتقنيــة والاقتصادية، بل أيضاً علــى المستوى الذي وصل إليه شعبنا من المعرفة والمهارات. فتطوير رأس المال البشري أمر حاسم إذا كان لنا أن نحتفظ باقتصاد وموقع قويين بين دول العالم.

موقع الولايات المتحدة في التجارة العالمية:

استطــاع الاقتصــاد الأمريكي أن يتطــور من اقتصاد وطنــي إلى اقتصاد عالمــي فالتجــارة العالمية، التي كانت تضــم 6% من إجمالــي الدخل القومي الأمريكــي فــي أوائل عقــد الستينيــات، قد أصبحــت تضم 15% مــن إجمالي المنتجــات الوطنيــة الأمريكية في بدايــة الثمانينيات، وبالرغــم من هذا، فإن نصيب الولايات المتحدة من التجارة الدولية قد أخذ في الانحدار. فقد بلغ في عام 1980، 11% بعد أن كان 20% في عام 1950 راجع الشكل (1-2)[15].

وقـد هبطت الصادرات الأمريكية مـن 38.2 بليوناً في عام 1981 إلى 21.9 بليـون دولار فـي عام 1983 وهو انخفاض قُـدّر على أنه كلف 25000 وظيفـة. صاحب انخفاض الصادرات زيادة في الـواردات بنسبة 10.9% بيـن عامـي 1981، 1983. وتشكل السلـع المستـوردة الآن نسبة 19% من إجمـال الاستهلاك الأمريكي والتي كانـت 9% فقط في عام 1970 فغياب هـذا التوازن التجاري للصادرت والـواردات أحدث عجزاً قدره 150 بليون دولار تقريباً في عام 1985[16].

وبالرغـم من وجـود أساليب عدة خلـف غياب هذا التـوازن التجاري (مثـل قيمة الدولار الأمريكي والديون الأمريكية لدول أخرى... إلخ)، فإن العامـل الأول يكمن في ارتفاع مستوى معيشتنـا وأجور العمال الأمريكان، مقارنة مع نظرائهم في دول أخرى. ففي عام 1983 على سبيل المثال، كان معدل أجرة الساعة لعمـال السيارات في الولايات المتحدة 19.07 دولاراً، في حين وصل هذا المعدل في اليابان إلى 7.91 دولارات.

في الماضي كنا ننظـر إلى اليابان على أنها منافسنا الرئيس، إلا أننا نجـد في يومنا هـذا، أن كوريا وعدداً كبيراً من الـدول الأخرى تنتج سلعاً بتكاليف أقل بكثير عما هو ممكن في الولايات المتحدة أو اليابان. فالعمال الكوريون مثلاً يعملون بمعدل 7 أيام في الأسبوع (ويتوقفون عن العمل مدة يوميـن سنوياً) وبمتوسط 12 ساعـة في اليوم، وذلك بقصد إنتاج أجهزة فيديو منزلية تباع في الولايات المتحدة وتبلغ رواتبهم السنوية 3000 دولار فقـط[17]. ومن الواضح أن المنتجين الأمريكان لا يستطيعون التنافس مع تكاليـف هذه العمالة، ومن ثم عليهم أن يجـدوا طرقاً أخرى؛ حتى يرفعوا مستوى الإنتاجية.

وثمة إستراتيجية شاملة وضعها أحد المتفائلين تقوم على تجميع خط عالمي تقوم فيه الولايـات المتحدة بتوفير المعرفة والتقنية في حين توفر البلـدان الأخرى الأيدي العاملة قليلة الأجور وقليلة المهارة وقد بدأت دول أخرى وخاصة اليابان تدرك أن مستقبلها أيضاً يتوقف على إنتاج المعرفة والتقنيـة لبلدان يسود فيها انخفاض الأيـدي العاملة، ولذلك بدأت تدخل مناطق كانت في السابق تحت سيطرة الولايات المتحدة.

وإذا كانت الولايات المتحدة ترغب في التنافس فإن أحد البدائل غير المرغوبة هو خفض مستوى معيشة العمال بالمهارات المتواضعة.

وسمة بديـل آخر أكثر واقعية، يتمثل في تدريب العمال ذوي المهارات والتعليـم العاليين ودعمهم بأفضـل الوسائل والتقنيـة. والوقت الأساسي المطلـوب لاستثمـار هـؤلاء الأفراد هو وقت مهـم، إذ يفضـي إلى فاعلية حقيقية.

وثمة سبب آخر لميزاننا التجاري المتدهور هو إهمالنا العام للقضايا والمسائل الدولية. فمع أن معظـم الشعب الأمريكي يفهمون أهمية الدفاع العسكري القـوي والسياسات الخارجية التي يقـوم عليها السلام العالمي لا يعلـم العديـد منهم بشـكل واضـح أي شيء عـن الظـروف الجغرافية والتاريخيـة والثقافية للبلدان الأخرى. ويتعين إعـداد الطلاب الأمريكان علـى أن يعيشـوا يفكرون بلغة الاقتصـاد العالمي وأن يدركـوا الحاجة مع البلدان الأخرى. وعليهـم أن يتعلموا النظر إلى الأوضاع من خلال منظور تأريخ وثقافة يختلف عن تأريخنا وثقافتنا. ويجب أن يضم المنهج لغة ثانية لجميع الطـلاب، وعليهم أن يتعلموا التاريخ العالمـي والجغرافيا العالمية وشيئاً من الثقافة على أنها إطار أساسي لفهم قطاعات المعرفة كافة.

نماذج العمالة:

خـلال عقدي الخمسينيات والستينيات كان الاقتصاد الأمريكي يتسم بالاستقـرار نسبياً غير أنه تعرض لحقبة من الركـود بدأت عند منتصف السبعينيـات، ثم امتدت بعد ذلـك مدة انتعاش قصيـرة المدى تلك التي حدثت فـي عقد الثمانينيات. وبالرغم مـن أن استمرار النمو الاقتصادي كان أمـراً متوقعـاً مـع أنه كان أكثر بطئـاً من ذي قبـل إلا أن الهزات التي تعرضـ لهـا الاقتصـاد أدت إلى إيجاد نمـاذج من التغيير تمثـل انحرافاً واضحاً عن الوضع الاقتصادي في الماضي.

وكان أهـم هـذه التغيرات هو نمو المؤسسـات التجارية الصغيرة. فما يقدر بنحو 640 ألف مؤسسة صغيرة قد بدأت تشق طريقها عام 1984، وهذا يفـوق عدد المؤسسات التجارية التي أغلقت أبوابها بنسبة كبيرة، إذ كانت النسبـة بينهما هـي 1-20..[18] ويمكن مقارنة ذلك مع عـدد المؤسسات التجارية التي بدأت تعمل في 1980 حيث بلغت 50 ألف مؤسسة.

إن نمـو المؤسسات التجارية الصغيرة والمتوسطة كان وراءه عدد من العوامل منها: التغيرات التقنية التي لم تكن بحاجة لتكاليف مالية كبيرة، وظهـور صناعـة الخدمات التي لم تكن هي الأخـرى بحاجة على أي مبالغ مالية كبيرة، وأخيراً استهداف الأسواق المتخصصة، بالإضافة إلى رغبة الكثير من الناس في الاستقلالية والعمل لحسابهم الخاص.

وتقدم هذه المؤسسات العديد من الخدمات والمنتجات الجديدة، كما أنها توفر الوظائف للعديد من الأفراد. إلا أن هذه المؤسسات تعرضت مع مرور الوقت لدرجة عالية من الإخفاق. فلعل هذا يشير بوضوح للحاجة إلى إعـداد أفراد يتوافر لهم فهم أفضل عن العالم التجاري لمعرفة المهارات والكفاءات المطلوبة لإدارة الأعمال.

الاتجـاه الثانـي فـي مجال تشغيـل العمـال كان يتمثل فـي استقطاب الوظائـف بدفع رواتب عالية لـذوي المهارة العالية ورواتـب متدنية لذوي المهارة الدنيا. أما الوظائف التي كانت بحاجة إلى مهارات متوسطة ومن ثـم تدفع لأصحابها رواتـب متوسطة فكانت نادرة، وذلـك بسبب عمليات خفض الإنتاج إلى مستوى سابـق خاصة في صناعتي الحديد والسيارات، بالإضافـة إلى الاستخدام الأوسع للآلة للقيـام بوظائف المراقبة ومتابعة الإدارة المتوسطـة، وكذالـك التطويـر العـام فـي الوظائف مـن دون أن يصاحب ذلك أي زيادة مقابلة في الرواتب.

وفـي عقـد الثمانينيـات زادت مستويات البطالة مـن 6% إلى 9% مع استقرارهـا في الوقـت الراهن عند معدل 7% تقريبـاً. وقد انخفض هذا المعدل إلى حد مـا بسبب العدد المتزايد من العمال غير المتفرغين. في حيـن أن بعض الأعمال التي تقوم على أساس عـدم التفرغ قد تكون دليلاً علـى إنجـاز العامل إلا أن قدراً كبيـراً ينتج عن الحاجـة إلى وظائف على أساس التفرغ.

إن البطالـة تؤثر على كل من الأقليـات والنساء على نحو غير متكافئ بالنسبـة لأفراد المجتمع الآخرين. ففي عام 1980 بلغ معدل البطالة عند الرجال السـود 12.4% وعند النساء السـود 11.9% وعند الرجال البيض 5.3 وعند النساء البيض 5.6 %[19]. وينتج عن عدم تكافؤ معدلات البطالة عـن التمييز العنصري، والتدريب والمهارات غيـر الكافية، بالإضافة إلى مجموعة أخرى مـن المشكلات الاجتماعية مثل النقـل، ورعاية الأطفال، والوصول إلى أماكن التدريب، وما إلى ذلك.

ومع أن الجهـود التي بذلت خلال الستينيات والسبعينيات للتغلب على التمييز العنصري قد أدت إلى تقدم ملحوظ لدى العديد من أفراد الشعب

الأمريكـي، إلا أنه لا يزال الشكل العـام غير مشجع. فالصراعات الناتجة عن فرض قوانيـن الحقوق المدنية واستمرار التمثيـل الضعيف للأقليات في برامـج العلوم والتقنية، وانخفاض عدد طلاب الأقليات المسجلين في الجامعـات والصورة الاجتماعية المعكوسة استمرت جميعها في الحد من الفرص لقطاع كبير من أفراد المجتمع في الحصول على العمل المناسب، أو حتى الحصول على أي عمل.

تركيبة القوى العاملة:

يعد دخول المرأة على نطاق واسع ضمن القوى العاملة بأجر من أعظم تغيـرات هذا القرن. ففي عـام 1982 تم تشغيل ما نسبته 53% من النساء بالمقارنـة مع 38% تم تشغيلهـم من إجمالي عدد النسـاء في عام 1960 فكانـت النساء اللواتي التحقن بالقوى العاملة أمهات لأطفال من دون سن السادسـة، فـي حين بلغت نسبـة النساء اللواتي لهن أطفـال من دون سن السادسـة في عام 1970م 28%، كما أن 45% من هؤلاء النسوة كن يعملن في عام 1982[20] (راجع الشكل 1 3).

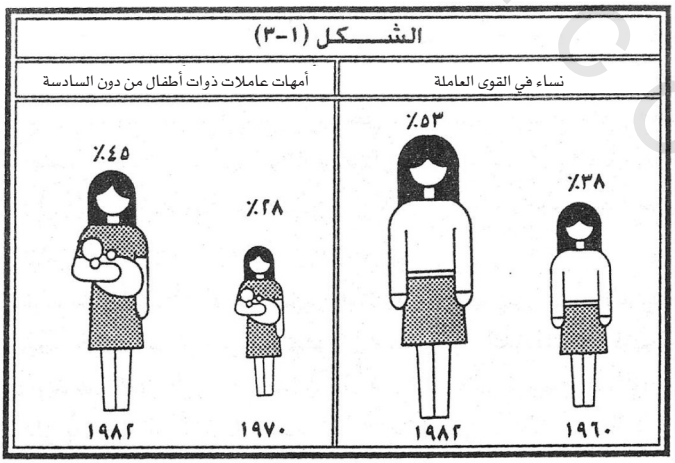

ومـن الملاحظ أن قرابة 7 من كل عشر نسـاء يعملن بسبب الضرورة الاقتصاديـة. ومن بين 37 مليون امرأة التي تعمل، هناك 8.5 مليون امرأة غير متزوجة 6.9 مليون أرملة ومطلقة ومنفصلة 9.5 مليون امرأة متزوجة بزوج يقل دخله عن 10.000 دولار سنوياً[21].

وعلى الرغم من العدد المتزايد للنساء اللواتي يلتحقن بالقوى العاملة غيـر المحتمل أن يحصلن على الراتب نفسـه الذي يحصل عليه الرجال، حيـث تحصـل النساء حالياً على 61 سنتاً لـكل دولار يحصل عليه الرجال قياساً إلى 64 سنتاً في عام 1955. وفي عام 1984 كان معدل دخل خريجة الجامعـة يقـل 2000 دولار عن الخريـج الذي يحمل شهـادة الثانوية[22]. وهناك جهود متواصلة لجعـل النساء يحصلن على راتب مكافئ مقابل ما يقمن به من عمل.

هذا، وهناك أسباب عدة لعـدم مساواة الرواتب. وأحد هذه الأسباب أن النساء يركزن على الوظائف التي تفصل بين الجنسين والقليلة الراتب. كذلك هناك اختلاف فيما يتعلق بالمؤهل العلمي، والسن وسنوات الخبرة وهـي عوامل تسهم إجمالاً في عدم المسـاواة. وحتى عندما تكون كل هذه المتغيـرات ثابتـة، تحصل النسـاء باستمرار علـى راتب أقـل على سبيل المثـال، يبلغ معدل مـا تحصل عليـه النساء في الوظائـف الإدارية 52% فقط مما يحصل عليه الرجال[23]. ويعود جزء معين من هذا التفاوت إلى التمييز على أساس الجنس.

وهنـاك أيضـاً أعـداد متزايدة مـن أبنـاء الأقليات يدخلـون القوى العاملـة، وتشكل في الوقـت الحاضر ما نسبته 13% مـن القوى العاملة. ومن المتوقع أن يزيد هذا العدد إلى 14% بحلول عام 1995، وذلك حسب

معدل المواليد الأعلى بين جماعات الأقليات ومعدلات الهجرة الأعلى بين الشباب[24].

وكما هو الحال عند النساء، تواجه الأقليات تمييزاً عنصرياً في الوظائف والرواتب. فتزويد شباب الأقليات بالمعرفة والمهارات اللازمة للمشاركة في قوى العمل يعد مشكلة أخرى، ففي عام 1985 كان معدل ترك المدارس العليا بين الطلاب البيض 14% مقابل 24% بين الطلاب السود و 40% للطلاب من أصل أسباني[25].

ثمة تغيير آخر في القوى العاملة يتمثل في العدد المتزايد بين العمال وكبار السن. فبالرغم من أن لدى جيل "المستقبل الزاهر" (BABY BOOM) تعليماً وخبرة فإنه يتعين على هؤلاء العمال الدخول في تنافس متنامٍ لإحراز تقدم ولمواجهة ضغوط المستقبل أو إفساح المجال للعمال صغار السن. حيث إنه بغير ذلك يتعين على أفراد جيل " المستقبل الزاهر " أن يواجهوا جهوداً قد تضطرهم إلى أن يصلوا إلى سن التقاعد في سن مبكرة أو الالتحاق بوظائف بديلة أو أخذ إجازات، وما إلى ذلك. بالمقابل يجب على الدولة إيجاد طرق للاستفادة من الأفراد الكبار السن في مجالات أخرى.

تحديات التعليم:

إن إلقاء نظرة على التغيرات الاقتصادية، قد يجعلها تبدو، لأول وهلة، بعيدة عن عالم التعليم. ومع ذلك فإن مستقبل الاقتصاد الأمريكي سيتأثر إلى حد كبير بتجاوب العاملين في حقل التعليم مع هذه التغيرات. فالتحول من مجتمع صناعي إلى مجتمع المعلومات يعطي قدراً من الأهمية للأنظمة التعليمية والتدريبية ومن ثم أعدُّ القدرة على تطوير وتحليل

وتطبيـق المعلومات نشاطاً أساسيا من أنشطة المجتمع، عند ذلك ستكون أنظمة التعليم والتدريب والمؤسسات التي تقوم بوضعها بمنزلة بنية تحتية حاسمة بالنسبة للمجتمع.

هذا، وسوف يشغل التعليـم والتدريب وظائف أكثر أهمية في المجتمع، ومـن المتوقع أن يتفوق التعليم على الرعاية الطبية والصحية عندما يصبح الصناعة الكبرى في أمريكا[26]. ولذا، فمن المرجح أن ترتفع نفقات التعليم ارتفاعـاً حاداً. إذ يتوقع بعض المحلليـن أن يصل إجمالي النفقات السنوية للتعليم من 20% إلى 25% بين عامي 1981، 1990. وهذه الزيادات ستكون مطلوبـة لتعليم "جيل المستقبـل الزاهر" (8-10 بلاييـن دولار بين عامي 1981، 1990)، لإعادة تدريـب العاملين من الطبقة المتوسطة. (60-150 بليـون دولار)، لإعادة تدريب العمال الذيـن يفتقرون إلى مهارات فنية (45 – 120 بليون دولار) لإعادة تدريب العمال الذين يستخدمون تقنيات جديدة (400 – 500 بليون دولار) وهذه الخطوة من شأنها العمل على تدبير زيادة سنوية بمعدل 73 – 110 بليون دولار بين عامي 1984 إلى 1990.

وسـوف تـؤدي إعادة بنـاء الاقتصـاد إلى تغييـر دور أنظمـة التعليم والتدريـب من برامج هدفهـا إكساب الشباب والكبـار الصفات والعادات الاجتماعيـة إلى مؤسسات تعليمية ضرورية للبقاء والرفاهية الاقتصادية. ويحتاج هذا التحول إلى نوع من إعادة اختبار السياسة العامة والافتراضات القديمة التي سارت عليها المؤسسات التعليمية.

ولكـي تتمكن الولايـات المتحدة من حل المشـكلات القائمة لا بد لها من نبذ الافتراضات والتصورات القديمة. فمواجهة الاحتياجات الجديدة تحتـاج إلى أنماط جديدة مـن التعاون والعمل بيـن المؤسسات الحكومية

والخاصة. وقد تضطر أيضاً لحل هذه المشكلات لفحص القيم الأساسية للدرجة التي أصبح عندها التعليم والتدريب، أو لمراجعة مسؤوليات صاحب العمل وكيفية الحصول على مصادر الدعم لمواجهة مسؤوليات صاحب العمل من جهة وكيفية الحصول على مصادر الدعم لمواجهة احتياجات التعليم والتدريب من جهة أخرى. ومن المرجح أن تطفو إلى السطح أشكال جديدة من الخدمات والتمويل والمسؤولية.

ومن شأن التخطيط الإستراتيجي هنا توفير فحص الإمكانيات المطلوبة. كما أنه يقودنا إلى مستويات جديدة من الانفتاح والفهم اللازمين للوصول إلى أفكار جديدة لتلبية احتياجات المجتمع المتغيرة.

ثانياً التحولات السكانية:

الناس هم أهم مصدر لأي بلد، وتحدد خصائص سكان أي بلد مصير ذلك البلد نفسه، ويكاد معظم الناس يدركون أن الشعب الأمريكي يتغير، أي أنه يمارس تجربة شيخوخة أو تقدم السن، فالأقليات العنصرية والعرقية تأخذ في التزايد، التركيبة الأسرية تغيرات، كما أن الأطفال أصبحوا المجموعات الأضعف بين أفراد المجتمع. وعلى الرغم من أننا قد سمعنا عن هذه التغيرات، إلا أنها لم تنل الاهتمام الكافي من جانب الأفراد أو المؤسسات التعليمية أو الاجتماعية أو الاقتصادية التي ستكون مضطرة للتعامل معها. ونعرض فيما يأتي مناقشة كاملة لبعض التغيرات التي تطرأ على مجتمعنا ومضامين هذه التغيرات بالنسبة للمدارس.

تقدم السن: شيخوخة أمريكا:

في عام 1946، انتهت الحرب العالمية الثانية لصالح الأمريكان وعندئذ ساد شعور بضرورة القيام بأعمال ملحة يتطلبها المجتمع، وبالحاجة إلى

إعـادة كل شيء إلى وضعه الطبيعي، وهذا يتضمن إنجاب الأطفال وتكوين الأسر. إن هذه الروح، وهي تبرز أهمية البيت والأسرة، كانت تمهد الطريق لزيـادة في تعداد السكان انتشرت على نطـاق واسع إلى أن أصبحت تحمل اسم "جيل المستقبل" أمريكا الزاهر. ففي عام 1957، وخلال ذروة "جيل المستقبل الزاهر" كان إنجاب الأطفال لدى النساء الأمريكيات بمعدل 3.7 على مـدى مدة حياتهم[27]. وقـد استمرت مدة ازدهـار الأطفال من عام 1946 حتـى عام 1964 وجلبت معها عدداً كبيراً من المشكلات الاجتماعية والاقتصاديـة. فقـد أصبحـت مباني المنـازل والمدارس غيـر قادرة على مواكبة الطلب المتزايد، وأصبحت أجنحة الولادة ومصادر رعاية الأطفال علـى درجة كبيـرة من الاكتظـاظ، كما أصبحـت الضواحي مكانـاً لتربية الأطفال، هي النمط المعبر عن حياة الأمريكيين.

هذا، وقد كان يتعين على جيل "المستقبل الزاهر" أن يغير وجه الثقافة الأمريكيـة، كمـا أن أوليـاء الأمور الذين عاشـوا مدة الكسـاد العظيم كانوا يشفقون على أبنائهم وقد أصبحت ثقافة الشباب جزءاً من المشهد الأمريكي اليومي في حين أصبح لجيل "المستقبل الزاهر" علامتهم على المؤسسات التعليمية والاجتماعية والاقتصادية في المجتمع، وبينما كان المجتمع لا يزال في صراع مع وطأة جيل المستقبل الزاهر انخفض معدل المواليد الأمريكان 1.27 عندهـا دخـل المجتمع مرحلـة أزمة الأطفـال (BABY BUST) التي امتـدت مـن 1964 حتى عـام 1978، وقد عُـدّت مدة لتنفـس الصعداء على الرغـم من نتائجها السلبية. حيث بـدأ المجتمع الأمريكي بعدها في موجهة مشكلات حالات إغلاق المدارس لقلة أعدد الطلاب.

ومـع اقتراب أجيـال "المستقبل الزاهر" من عصـر تربية الأطفال، بـدأ الأمريكان يميلـون لتأجيل عملية إنجاب الأطفـال، ولذلك لم يستطع

أحد الشعور بتأثير كبار جيل "المستقبل الزاهر" إلا في عام 1978 عندما بـدأ المجتمع الأمريكي يعيش مدة جيـل "المستقبل الزاهر" راجع الشكل (4-1).

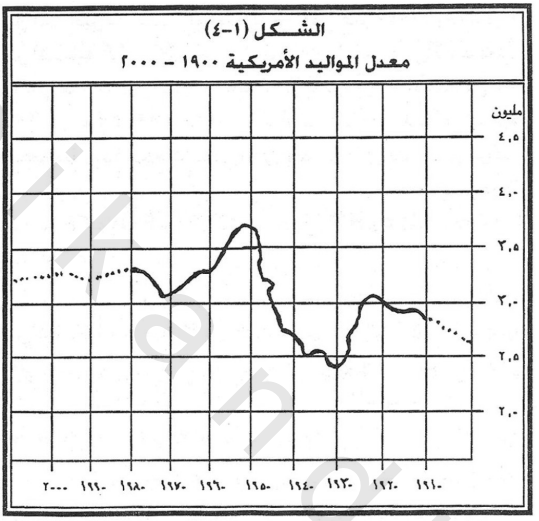

وعلـى الرغم من الزيـادات التي طرأت على تعـداد المواليد في عقد الخمسينيـات إلا أن معدل المواليد كان أقل بكثير، حيث وصل المعدل إلى 1.87 خـلال عمر المرأة ومـن الطبيعي أن يكون المعـدل مختلفاً اختلافا كبيـراً بسـب العنصر (إذا كانـت نسبة المواليد بين النسـاء البيض 1.7 والنساء السود 2.4، والنساء الأمريكيات من أصل مكسيكي 2.9)[28].

وقـد ساعدت نماذج المواليد على الزيـادة في عدد أفراد مجموعتين من الناس "المجموعة الأولى" وهي العدد الأكبر من أبناء جيل "المستقبل الزاهـر" الذيـن هم في منتصـف العمـر ويشغلون وظائف عنـد مستوى متوسـط وغالبيتهـم مـن البيضـ. "والمجموعـة الثانية" هي مـن صغار

الأطفـال الذين يمثلون بشكل متزايد سلسلة مجموعة الأقليات. هذا، ومن الطبيعي أن يواجه المجتمع مجموعة من الهموم نتيجة للأعداد المتزايدة مـن الأطفال تتطلب توفير احتياجاتهم الضروريـة والتي من أهمها توفير وسائل العيش لهم عند ما يكبرون ويصبحون راشدين.

إن معظـم أبناء جيل المستقبل الزاهر سيحالـون إلى التقاعد بحلول عـام 2020 وسيتحمل نفقات تقاعدهم بصورة جزئيـة العدد الأصغر من العمـال الذين ينتمـون إلى جيل "أزمة الأطفال" ويعـد التخطيط والعناية بمتطلبات هذه المجموعة التي تتقدم بالسن وتزداد عددياً بشكل مستمر، والتـي من المرجح أن تعيش مدة أطـول بسبب التحسينات التي تطرأ على الخدمـات الصحية والعلاجية الأمر المتوقع، ففـي عام 1950 كان هناك 17 عامـلاً يدعمـون كل فـرد يحصـل علـى فوائـد التقاعد مـن الضمان الاجتماعـي، وفي عام 1992 سيكون هناك 3 عمال فقط يدعمون متقاعداً واحـداً، وسيكون واحـداً من هؤلاء الثلاثـة من أحد مجموعـات الأقليات (راجع الشكل 1-5)[29].

الشـكل (١-٥)
معدل الأفراد في سن العمل ويدعمون أفراداً يستفيدون من الضمان الاجتماعي

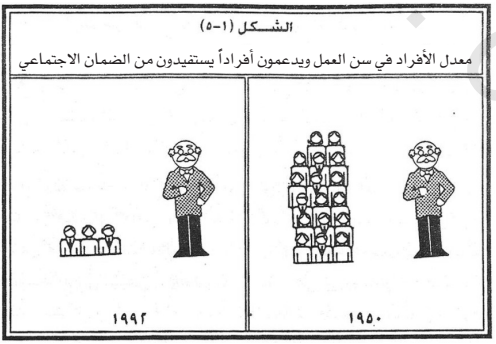

ومـن ثم سيصبح نمو الخدمات التعليمية أمراً ضروريا مع تزايد عدد الأطفـال الذين يلتحقـون بالمدارس الابتدائية فـي المناطق التي تسكنها

أسـر صغيـرة. وهذا صحيـح أيضـا إذا وضعنا في الحسبـان عدد الناس الذين يلتحقون بدورات تعليم الكبار والتعليم المستمر.

العوامل العنصرية / العرقية:

ثمـة افتقـاد للتجانس بيـن عناصر الشعـب الأمريكي قـد تزايد، بل واستمر في الزيادة إذ يبلغ عدد سكان الولايات المتحدة 240 مليون نسمة منهـم 50 مليوناً (21%) من أقليات. وعلى الرغـم من أن الأقليات تشكل مـا نسبته 21% من إجمالـي تعداد السكان، ينتمي ما يقارب من 28% من إجمالي عدد الطلاب في المدارس العامة إلى مجموعة الأقليات.

ويبلـغ متوسـط عمـر الأمريكـي الأبيـض في يومنـا هـذا 31 سنة ومتوسـط عمـر الأمريكي الأسـود 25 سنة، في حين يبلـغ متوسط عمر الأمريكـي من أصـل أسباني 23 سنة فقـط[30]. وسيزداد عـدد أطفال الأقليـات في المستقبـل، وقد يتعرضـون لزيادة أخـرى بسبب الهجرة حيـث إن ما يقارب من 40% مـن المهاجرين النظاميين يأتون من آسيا ويأتـي 40% آخرون من المكسيك ووسط أمريكا وجنوبها. كما أن ثلاثة أربـاع المهاجرين غير النظامييـن يأتون من المكسيـك ووسط أمريكا وجنوبها وقد أتى العدد الأكبر من المهاجرين (57.557 في عام 1984) مـن المكسيـك يليهـا الفلبيـن (42.767) فيتنـام (37.236)، فكوريا (33.42)، فالهنـد (24.964)، فالصيـن (23.363)، ثـم جمهوريـة الدومانيكان (23.147)[31]. إن اتجـاه الهجرة الأوربية قد استبدل بها اتجـاه جديد يسيطر عليه المهاجرون مـن أصل أسباني وآسيوي. وتبدو الزيـادات في تسجيل طلاب المدارس مـن الأقليات واضحة في مناطق عديدة من البلاد. غير أن الأكثرية تتركز في مجموعة من الولايات بدءًا

مـن نيويـورك وتتجه جنوباً حتـى تصل إلى ساحـل الأطلنطي، ثم تتجه غربـاً وصولاً إلـى كاليفورنيا. وتبلغ سجلات الطـلاب السود ذروتها في كُلٍّ من كولومبيا، والميسيسيبي، وجنوب كارولينا والأباما وجورجيا. كما يبلـغ تسجيل الطلاب من أصـل أسباني ذروته في كل مـن نيومكسيكو، وتكساس، وكاليفورنيا، وأريزونا.

ثمـة ثلاثة من أكبـر الولايات، وهـي: كاليفورنيا، تكساس، فلوريدا، غالبيـة طلاب المدارس فيها من أبنـاء الأقليات. إذ أن ما يزيد عن 50% من طلاب المدارس الابتدائية في كاليفورنيا ينتمون إلى مجموعات أقلية، 46% مـن طلاب المدارس فـي تكساس، أما من السـود أو من الأمريكان ذوي لأصـل أسبانـي 32.2% من طـلاب فلوريدا من الأقليـات الأمريكية، كذلـك تميل الأقليات للتمركز في المدن، وقد اتسعت هذه المناطق بسبب استقـرار المهاجرين فيها، كما أن أعداداً كبيرة من المهاجرين يستقرون باستمـرار في مدن نيويـورك، لوس أنجلوس، شيكاغو، سـان فرنسيسكو. أنهيـم، وميامي وواشنطن دي سي. وعلـى هذا ففي 25 نظاماً مدرسياً في البلاد تنحدر غالبة الطلاب من الأقليات[32].

وقد أحدثت الزيادات التي طرأت على نسب طلاب الأقليات مشكلات كبيرة للمدارس. حيث إنه لا شك فيه، أن العمل مع مجموعات غير متجانسة من الطـلاب أمر ينطوي على كثيـر من التعقيد والصعوبـة. ونتيجة ذلك بالنسبـة لطلاب الأقليات نجـد مستويات متدنية مـن التحصيل ومستوى أعلـى من التسـرب ومستـوى متدنياً عاماً مـن التحصيل تلـك المهارات اللازمـة لإعداد الفرد للحياة. هذا كمثال، فـي حين يصل معدل التسرب على مستوى البلاد إلى 25% داخل مراكز المدن مثل نيويورك، وفيلادلفيا

وشيكاغـو بالنسبة لجميع المراحل التعليميـة، ونجد أن ما يزيد عن 45% من طلاب المدارس الثانوية يتسربون[33].

ويكمن خلف التناقض في النجاح المدرسي أسباب عديدة منها:

- إنه ربما يتوقع المدرسون والموظفون تحصيلاً أقل من طلاب الأقليات.
- إن أساليـب التدريس قد لا تكون منوعة بشكل يكفي لمواجهة احتياجات العدد الطلابي غير المتجانس.
- إن المنهج قد يكون مبتور العلاقة بحياة الطلاب من الأقليات.
- إن مصـادر الدخل بالنسبة للمدارس التي تضم أعداداً كبيرة من طلاب الأقليات وطلاب الدخـل المنخفض من المرجح أن تكون مصادر غير كافيـة. وإن الخدمـات الخاصـة الضروريـة مثل التعليـم ثنائي اللغة، والعلاج لذوي المشكلات التعليمية، والتعليم الفردي والإرشاد الطلابي وما إليها قد تكون معدومة أو محدودة. هذا ويمثل الرسوب في المدرسة بيـن طلاب الأقليات تهديدا على مستقبـل المجتمع. ومع زيادة الطلب على التعليم للمشاركة في المجتمع الأكبر، تتضح الحاجة إلى تحصيل علمي لأطفال الأقليات. إضافة إلى أن التكاليف الاجتماعية المستقبلية للشبـاب الأقل تعليماً فيما يتعلق بالحد مـن الجريمة والرعاية وإيجاد الإنتاجية الاقتصاديـة المفقودة تؤكد على الحاجـة المباشرة لاتخاذ إجراء التحسين للتحصيل العلمي.

وأخيـراً يمكننا القـول: إن التنوع الذي جعل أمريـكا دولة عظمى، هو الآن فـي خطر، فكل مجموعة ثقافيـة تمتلك معلومات وطرق تفكير خاصة بها. ويعد مزج هذه المعرفة ضرورياً لمجتمع المستقبل الديموقراطي.

obeikandl.com

النماذج الأسرية:

فـي عام 1955، كانت "أسرة ديك وجين" (FAMILY DICK AND JANE)، حيـث يعمـل الأب خـارج المنزل وتعمـل الأم داخلـه ولهما من الأبنـاء طفلان أو أكثر، كانت تلك الأسرة نموذجـاً أساسيا لحياة أسرية. وكانـت هذه الصورة تمثل قرابة 60% مـن الأسر في ذلك الوقت. وبحلول عـام 1980، كانـت نسبة 11% فقط تتفق مع هـذا النموذج، وفي حاضرنا انخفضت هذه النسبة إلى 4% (راجع الشكل 1-6)[34].

وهنـاك 80 مليون بيت وأسرة في أمريكا على درجة كبيرة من التنوع، حيـث تضم النمـاذج الأسرية أبوين يعمـلان ولهما أطفـال، وزوجين بلا أطفـال (26 مليون مقارنة مع 24 مليونـاً من الأزواج ولهما أطفال)، أسرا أحاديـة العائل (10 مليون)، وأفراداً يعيشـ كل منهم وحده (20 مليون) وأنواعاً أخرى من النماذج الأسرية[35].

الشـــكل (١-٦)
أسرة ديك وجين

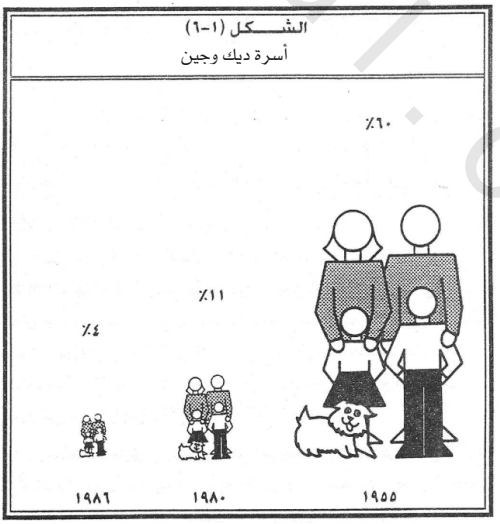

ويعـود السبب الرئيـس للتغير في حياة الأسـرة الأمريكية إلى معدلات الطـلاق المتزايدة. ففي عام 1960 وقعـت 393000 حالة طلاق. وفي عام 1985 ارتفع العدد ليصـل إلى 1.187.000حالة[36]. أما في يومنا هذا فإن واحدة من كل حالتي زواج تنتهي بالطلاق، وقد أدت هذه الزيادة إلى تغيير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعيـة والنفسية للنساء والأطفال. وفي معظم حـالات الطلاق، ينتهي الزواج بأن تتكفـل الزوجة برعاية الأطفال وتتحمل مسؤوليـة توفير متطلبات الحياة لهـم، ونتيجة لذلك فإن دخل الزوجة بعد طلاقها، من المرجح أن ينخفض بنسبة 73% في السنة التي تعقب الطلاق، فـي حين يرتفع دخل زوجها السابق بنسبة 42%[37]. وهنا يمكن القول: إن الحالة السيئـة للأطفال قد تكون راجعة إلى زيادة معدلات الطلاق وإعادة تنظيم داخل الأسرة وفي حين أنه يجب أن يستمر معظم الأطفال في العيش معـا أبويهم، إلى أن نسبتهم أخذت في التناقص إذ أن 4 من كل 10 أطفال مـن مواليد 1983 (41%) يعيشـون مع أبويهم إلى أن يبلغـوا سن الثامنة عشر[38]. ففي عام 1983 عاش ما نسبته 23% من جميع الأطفال في أسرة أحادية العائل. وكانت الأم هي العائل الوحيد 91% من هؤلاء الأطفال.

إن مـا يزيد عن 50% من جميع الأطفال السود كانوا يعيشون في أسر أحاديـة العائـل، بالمقارنة مـع 25% مـن الأطفال المنحدريـن من أصل أسباني، و 16% من الأطفال البيض[39].

وثمة اتجاه آخر على الدرجة نفسها من الأهمية في الحياة الأمريكية، وهو الأم صغيرة السن. إذ أن 4 من كل 10 إناث في سن المراهقة يصبحن حوامل، وتتعرض اثنتان منهن للإجهاض وتضع الاثنتان الأخريان مواليد.

ففـي عـام 1983 كانت نسبـة النساء اللاتـي تقل أعمارهن عـن عشرين سنـة ويضعن مواليد 14% (500.000 تقريبـاً). وكان ما يزيد عن نصف الأمهـات غير متزوجات وكانت غالبية حالات الحمل التي تبلغ مليون حالة بلا تخطيط مسبق[40].

ومـع أن السود لا يشكلون إلا نحـو 15% من السكان صغار السن كانت نصـف حالات الولادة في عام 1983 لأمهـات من السود. كان من المرجح أن تسجـل البنات السود في سـن المراهقة حالات ولادة تفوق عدد حالات الـولادة التـي تسجلها البنـات البيض، ومع ذلك فإن معـدل المواليد لدى البنـات السود في سن المراهقة أخذ في التناقص، وقابل هذا الانخفاض زيادة في حالات الولادة عند البنات البيض في سن المرهقة.

وعندمـا تضع بنت في سـن المراهقة مولودهـا الأول، لا تزيد فرصة وضعهـا للمولـود الثاني أو الثالـث عن 30% وفي كل يوم تضـع 40 بنتاً في سـن المراهقة مولودهـا الثالث. كما أن 43% من الإنـاث اللاتي يتسربن مـن المدرسة، ما يفعلن ذلـك بدواعي الحمل أو الـزواج. هذا وإن نصف الأمهات المراهقات اللاتي يتسربن من المدرسة لا يعدن إليها[41].

إن الاتجاهـات في النمـاذج الأسرية توحي بـأن الاستقرار المرغوب تحقيقه للأسر ثنائية العائل غير ممكن. وينتج عن ذلك تكون ضغوط على كل من الأطفال والأسر والمؤسسات التي تخدمهم. وقد وردت تقارير تؤكد أن الأطفـال الذيـن يعيشون في أسـر أحادية العائل يعانـون من مشكلات سلوكيـة وأخلاقية في المدرسة، بالإضافة إلى التحصيل العلمي المتدني، وإذا كان مـن الطبيعـي أن توفـر الأسـرة ثنائيـة العائل الدعـم المتزايد

لأطفالها ، فإن على المدارس أن تكون على اطلاع بالمشكلات التي تواجه الأطفال الذين ينتمون إلى أسر أحادية المعيل وأن تبذل جهداً لتوفير دعم بين أفرادها واعتبار ذلك جزءاً أساسياً من العملية التعليمية.

أدوار قائمة على أساس الجنس (SEX ROLES):

ترتبط التغيرات التي تطرأ على النماذج الأسرية، بشكل لا مفر منه، بالتغيرات التي تطرأ على دور النساء والرجال في المجتمع. وربما كان أهم التغيرات الاجتماعية في هذا القرن دخول النساء في القوى العاملة بأجر. ففي بداية هذا القرن، كان أقل من 20% من النساء يعملن خارج البيت. أما اليوم فإن 53% من جميع النساء، اللاتي تزيد أعمارهن عن 18 سنة يعملن ضمن القوى العاملة بأجر، و53% من مجموع النساء المتزوجات يعملن خارج المنزل[42].

وعلى الرغم من زيادة مشاركة المرأة، إلا أنها لا تحصل على راتب الرجل نفسه، إذ تحصل المرأة على 61 سنتاً مقابل كل واحد دولار يكسبه الرجل. ويصبح عدم المساواة هذا في قوة الكسب على درجة خاصة من الأهمية عندما ندرك أن النساء قد بدأن على نحو متزايد، في تحمل المسؤولية إزاء توفير أسباب العيش لأطفالهن. ويوجد الطلاق، والأجور المتدنية والخدمات المحدودة وضعاً يعيش فيه المزيد من النساء والأطفال دون مستوى الفقر، ففي عام 1984، كان 25% من الأطفال يعيشون في فقر[43]. بيد أن هذه النسبة كانت أعلى بكثير في المناطق الحضرية. فمثلاً كان يعيش في فقر 40% من مجموع الأطفال في مدينة نيويورك[44]. وقبل عام 1974 كان السواد الأعظم من سكان أمريكا من المواطنين الأكبر سناً. أما غالبية الفقراء اليوم في أمريكا فهم من الأطفال. إن ما نسبته 56% من الأطفال الذين يعيشون في بيوت تعولها نساء هم من الفقراء[45].

وهناك فروق شاسعة في مستويات الفقر عند الأطفال بين المجموعات العرقية. فالطفل الأسود من المحتمل أن يكون في فقر يوازي ثلاثة أضعاف فقـر الطفل الأبيض. أما الطفل من أصل أسباني فيحتمل أن يولد في فقر وضعـف فقر الطفل الأبيض. ويعيش 69% مـن الأسر السوداء التي تعولها نسـاء في فقر. في حين أن 23% من الأسر السوداء، الثنائية العائل تعيش فـي فقر. ويبين (الشـكل 1-7) أرقاماً عن فقر الأطفال على أساس السن والعـرق[46]. ومن المهم ألاَّ ننسـى أن أكبر المجموعات عدداً من الفقراء هـم من البيض. بالرغم من أن معـدلات الفقر تتفاوت تفاوتاً ملموساً بين المجموعات القائمة على أساس عنصري – عرقي.

وإذا كان لا بـد لنـا أن نغيـر المستقبل،الاقتصـادي لهـؤلاء الأطفال فإنـه يتعين علينـا أن ننظر إلى التعليم على أنـه وسيلة لتطوير المعلومات والمهـارات التي تعدهم لحيـاة الكبار المنتجة. وعلـى المدارس أن تكون مطلعـة على الاحتياجـات الخاصة للأطفال المعوزيـن، وأن تحقق لهم ما يحتاجونه للوصول إلى النجاح العلمي.

شكل 1-7

أطفال يعيشون في فقر بحكم السن والعرق، 1983

السن	البيض	السود	مواطنون من أصل أسباني
إجمالي كل الأعمار	12.1	35.7	28.4
دون سن 15	18.7	47.6	39
15-17 سنة	13.9	42.6	34
18-21 سنة	13.7	39.6	28

مأخوذة عن المكتب الأمريكي للإحصاءات

والآن وبعد أن عرفنا الرقم المتزايد لعدد أطفال الأقليات، لم تعد هناك حاجة للتشديد على أهمية هذا العمل. إن المجتمع سيكون بحاجة إلى مواطنين من ذوي المستويات العالية من المعرفة والمهارة. وسيستمر طلاب الأقليات في تقهقرهم خلف الطلاب البيض فيما يتعلق بدرجات التحصيل العلمي. وبالرغم من إحراز بعض التقدم، يتجه الطلاب من السود أو من أصل أسباني للحصول على درجات تقل كثيراً عن درجات نظائرهم من الطلاب البيض في اختبارات ذات مستوى واحد. وفي حين أن بحثاً عملياً أجري على بعض المدارس بيَّن أن هذه الفجوة يمكن أن تضيق وتكرس الجماعات والمدارس نفسها لضمان أن يكون كل الأطفال مهيئين، بصورة متكافئة لمجتمع مستقبلي.

تحديات التعليم:

أظهرت التحولات السكانية لمجتمع الولايات المتحدة مشكلاته الحالية، وهي تنذر بمشكلات أكثر صعوبة في المستقبل. والمجتمع الديمقراطي هو ذلك المجتمع الذي يقوم على فرضية تكافؤ الفرص للجميع. ويدعو بالاتجاه السائر نحو عدم المساواة المتزايدة بين المجموعات إلى بذل جهود جديدة واسعة نحو عدم المساواة المتزايدة بين المجموعات إلى بذل جهود جديدة واسعة من قبل المجتمع الأكبر والعديد من الجهات المعنية بهذا الأمر إلى إيجاد المساواة. وتظل المدارس هي المؤسسات الأساسية القادرة على التجاوب مع احتياجات الناس وبناء المجتمعات وبقائها وصلاحها.

وستكون التحولات السكانية في المجتمع بحاجة إلى تغيرات ضرورية ومن أهمها ما يأتي:

التوسع في برامج تنمية الأطفال:

تعد الطفولة المبكرة مرحلة نمو حاسمة، يتم خلالها تحديد الفكر الذاتي والإطار اللازم للقدرات الفكرية والاجتماعية عند الطفل. فالمهارات اللغوية العامة تتكون عند الطفل، ومظاهر نموه الاجتماعي تبرز خلال تلك المرحلة أيضاً. وثمة دراسة رئيسة تمت على نطاق واسع للأطفال المعوزين أشارت إلى قيمة الخبرات قبل المدرسية بسبب – سلسلة السبب والنتيجة[47] (CHAIN OF COUSE AND EFFECT). إذ توفر المرحلة قبل المدرسية للأطفال كفاءة ذهنية واجتماعية متزايدة، وتعطيهم القدرة على البداية المباشرة في الصف الأول ويظهر الطلاب من ذوي الخبرة قبل المدرسية تحصيلاً مدرسياً أعلى، ويكونون أكثر احتمالا للحصول على منافع الرعاية والضمان الاجتماعي وأقل احتمالا أن يكونوا أمهات في سن المراهقة.

وتوصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن استثمار تعليم الأطفال في سن مبكرة يعود بكثير من الفائدة. على سبيل المثال، الفوائد المالية التي تعود على المجتمع من نقص الجريمة والرعاية والتكاليف الأخرى كانت سبعة أضعاف تكلفة سنة واحدة من خبرة ما قبل المدرسة وثلاثة أضعاف ونصف تكلفة سنتين من خبرة ما قبل المدرسة أيضاً.

ويعد تعليم الأطفال في سن مبكرة أمراً أساسياً بالنسبة للأطفال المعوزين ومطلوباً بالنسبة للأطفال من الطبقة المتوسطة. فالمهارات الفكرية والاجتماعية التي يكتسبها الأطفال خلال هذه التجربة تعود بالفائدة على الرعاية المطلوبة للطفل خلال ساعات النهار. إذ يستثمرون في نموهم، في حين تستمر العديد من الأمهات العاملات في العمل ومتابعة وظائفهن.

وتوفر البرامج قبل المدرسية امتداداً طبيعياً لخدمات المدارس العامة. فالمدارس تقع عادة في وسط المجتمعات، حيث تكون هذه الخدمة مطلوبة.

وقد تكون البرامج قبل المدرسية مجانية أو ربما يكون هناك رسوم. ومع زيادة الحاجة لهذه البرامج، يتعين على المدارس القيام بمراجعة ما تم تدريسه في تلك البرامج، وأن تتجنب المشكلات التعليمية التي قد تظهر مستقبلاً.

خدمات مساندة الأطفال:

يعود عدد كبير من خدمات مساندة الأطفال بالفائدة على كل الأطفال، ولكنها تكون مفيدة بشكل خاص للأطفال المعوزين. وهذه الخدمات تختلف عن البرامج التي تركز على الأنشطة التعليمية الواسعة، وعن تلك التي توفر أنشطة قبل المدرسة وبعدها للأطفال الذين ينتمون إلى أبوين عاملين (برامج المزلاج المفتاح) وهي برامج متكاملة في التعليم والرعاية (Latch-Keyprogram)، وعن برامج مراكز القادمين الجدد المخصصة لأبناء المهاجرين الذين وصلوا البلاد مؤخراً، وبرامج التعليم الموسعة المخصصة للطلاب المحتاجين للمساعدة والبرامج المخصصة للأطفال الموهوبين، والبرامج التعليمية البديلة. وهناك برامج أخرى تعالج التبعية وصحة الأطفال والتغذية وقد تقدم بالتعاون بين مؤسسات ومجموعات مختلفة في المجتمع.

أساليب التعليم المتنوعة:

لقد كان لعدم التجانس المتزايد بين طلاب المدارس تأثير عميق على المشكلات المنهجية والتعليمية. فالمناهج يجب أن تشتمل على موضوعات تتعلق بحياة الأطفال. ويتعين على التعليم أن يبين الحاجات الخاصة بالسكان

obeikandl.com

المتنوعين باتباع أساليب تعليم مختلفة. وزيادة عدد أساليب التعليم في غرفة الفصل يمكن أن يحسن من تعلم الطالب لكافة المجموعات.

توفير الخيارات أمام طلاب المرحلة الثانوية:

في الوقت الذي لم تتوافر فيه دراسات محددة، ثمة دراسة أولية ترى أن التحرك نحو مستويات عليا للتخرج من الثانوية العليا يمكن أن يساعد الطلاب الجدد (أولئك الذين حصلوا على تقدير ممتاز وجيد جداً) على تحسين درجاتهم في اختبارات قياسية، وربما مستوياتهم العامة من التعليم. في حين أن الطلاب من ذوي الدرجات الأقل لا يظهرون التحسن نفسه في تحصيل الاختبار أو حتى في مستويات تعليمهم[48].

وثمة دراسة أخرى كانت ترى أن التوصيات بشأن منهج أكثر تنظيماً يمكن أن يؤدي إلى حرية اختيار أقل للطالب وتعارض أكبر له مع ذلك المنهج، مما ينتج عنه المزيد من إخفاق الطالب[49].

ومن الممكن التغلب على هذه النتائج من خلال توفير المزيد من الخيارات أمام الطلاب فيما يتعلق بموضوعات المناهج، حجم المدرسة، التنظيم والمناخ العلمي. ولا تتفق الفرضية القائلة بأن منهج أحادي (الطابع) يمكن أن يحقق احتياجات كافة الطلاب، مع ما نعرفه عن مستويات التنوع بين الطلاب. حيث إن وجود تنوع في خيارات البرامج يكتسب أهمية خاصة بالنسبة لطلاب الثانوي.

توفير تعليم متعدد الثقافات:

ليست برامج التعليم المتعدد الثقافات في المدارس جديدة، بيد أن معظمها يقوم على نطاق محدود نسبياً للثقافة. البرامج المتعددة الثقافة تركز عادة على العلاقات الإنسانية والعلاقات بين المجموعات، وعلى فهم

بعض الثقافات الأخرى ضمن نطاق التجربة الأمريكية. وثمة موضوع آخر على الدرجة نفسها من الأهمية، وهو أن أوجه التشابه وأوجه الاختلاف الثقافي يجب أن تكون الإطار المستخدم ضمن المنهج بأكمله.

ويمكن تعريف الثقافة على أنها الطريقة التي تنجز بها الجماعة أشياء معينة من حياتها العادية للكبار.

ومساعدة الأطفال على فهم الثقافات العالمية والأسباب التي تكمن وراء العادات والتقاليد وطرق تأثير الاختلافات الثقافية على العلاقات الدولية، كل هذا يعد عوامل أساسية في تهيئة هؤلاء الأطفال لمجتمع وعالم يسوده التنوع على نطاق واسع.

الخدمات التعليمية للكبار:

لا تقتصر الحاجة إلى التعليم على الأطفال، فالاحتياجات التعليمية للكبار تتسلسل من المهارات الأساسية، التدريب للعمل، النمو الشخصي حتى تصل إلى الاهتمامات الفردية، وتبدي بعض المدارس استجابة لهذه الاحتياجات وتعمل على التوسع في برامج تعليم الكبار. ومن أمثلة هذه البرامج، برامج الأبوين، والتدريب للعمل والحصول على استشارات شخصية.

وتوضح الإحصائيات السكانية المتغيرة في المجتمع مجموعة جديدة من التحديات للمدارس. فإذا أهملت المدارس هذه التحديات، فإنها ستحقق على يد جهات أخرى. ومن ثم إضعاف مركز المدرسة، ويمكن النظر إلى هذه التحديات على أنها فرص لتقوية النظام التعليمي ومكانة المدرسة في المجتمع. ومن السذاجة الافتراض أن جميع الإدارات التعليمية ستقبل بهذه الإحصائيات السكانية المتغيرة وأن تجد طرقاً

إيجابية مع مثل هذه المشكلات على أنها تنوع يقوم على السن، وتنوع يقوم على أساس عنصري – عرقي ونماذج أسرية متغيرة والدور الذي يلعبه الجنس (ذكر – أنثى).

ويمكننا أن نفترض ونحن مطمئنون، مع كل ذلك أن هذه المدارس التي تتصدى لهذا التحدي لن تضمن بقاءها فقط، ولكنها تضمن أيضاً بقاء المجتمع الذي تنتمي إليه هذه المدارس.

التغيرات التنظيمية:

ثمة مجموعة ثالثة من القوى التي تقوم بدور في تحديد شكل التعليم وهي المتمثلة في تلك المؤسسات الحكومية والتجارية والصناعية، إذ تعد هذه التركيبة، والتي هي إلى حد كبير نتاج تقنية واقتصاد متغير، مؤثرة بلا محالة على المؤسسات التعليمية. وتبدو بعض مظاهر هذه التقديرات واضحة في التعليم. كما أنها تعد تغيرات هيكلية متوازية سبق ملاحظتها في قطاعات أخرى من المجتمع. ومن الممكن تحديد عدد من هذه التغيرات، بيد أن الأربعة التي تبدو أكثر ارتباطا بالتعليم هي: لا مركزية التنظيمات، والطابع البارز العالي التقنية، والخيارات المتعددة، والمشاركة.

وفيما يأتي مناقشة كل نقطة من هذه النقاط الأربعة.

لا مركزية التنظيم:

إن لا مركزية الحكومة والمؤسسات التجارية والنقابات سمة مميزة لمجتمع المعلومات. فحتى الحرب العالمية الثانية كانت التنظيمات الأمريكية تتجه نحو الكبر، أي مؤسسات تجارية كبيرة وحكومية كبيرة،

ونقابـات عماليـة كبيرة، بيد أن عكس هذا الاتجـاه ظهر واضحاً مع بداية عقد الخمسينيات عندما بدأت المؤسسات تتخلى عن مركزيتها.

وقـد زادت اللامركزية زيادة ملموسة خـلال العشر سنوات الأخيرة. فقـد حولت العديـد من القـرارات الحكومية المؤسسـات الفيدرالية إلى مؤسسـات لحكومـة الولايـات، وفـي المرحلـة نفسها حولـت بعض هذه القـرارات مؤسسات الولايات الحكومية إلى مؤسسات محلية للمدن داخل كل ولايـة، كمـا بدأت الشركات فـي توسعة هياكلها الإداريـة بأن أسندت المزيـد من الأعمـال إلـى المستويات الأدنـى مما جعلها فـي حاجة إلى المزيد من العاملين لتنظيم أنفسهم. وقد توصلت العديد من المؤسسات الكبيـرة إلى طرق لتنظيم العمل حول وحـدات مستقلة، ولكنها في الوقت نفسـه تعتمد علـى بعضها، ممـا ولَّد لدى الأفـراد شعوراً أكبـر بالانتماء والكيـان الشخصـي. إن درس الحجـم يعلمنا أن الصغر يبـدو أنه أفضل لإنتاج تنظيمات فعالة وناجحة.

وتحـدث اللامركزية فـي التعليم بطـرق عدة. حيث قامـت السياسة التعليميـة لحكومات الولايات باستبدال البرامـج و السياسات الفيدرالية. كمـا أصبـح صناع السياسة والقـرارات على درجة متزايـدة من الأهمية، عندمـا تبـدأ لامركزيـة البرامج والقرارات فـي الانتقال مـن المستويات الحكومية إلى المستويات المحلية.

وثمة مظهر آخر من مظاهر اللامركزية هو الانخفاض الملموس في عدد المدارس كبيرة الحجم. ولذلك لم تعد هناك حاجة للمدارس التي تضم أكثر مـن 1800 طالب ثانوي أو 600 طالب ابتدائي، فقـد أصبح من المؤكد ظهور اتجاه نحو مدارس أصغر قادرة على توفير أجواء تعليمية أكثر فائدة.

وثمة مثال آخر من أمثلة اللامركزية، وهو التحول من مستوى المنطقة التعليمية إلى مستوى المدرسة. إن هذا التطور، المعروف على أنه إدارة قائمة على أساس المدرسة، نشأ عن الأبحاث المدرسية الفعالة التي أظهرت أهمية تنظيم المدارس في إيجاد مناخ مساعد للتعليم. فهدف هذه الإدارة المدرسية جعل أولئك الناس يتخذون قرارات يكونون قادرين على تنفيذها، وبذا يستطيعون تزويد مديري المدارس بالمزيد من الاستقلال والحرية. بيد أن هذا لا يعني تقليل أهمية المنطقة التعليمية أو لدورها الفعال، بل على العكس من ذلك فهذا يقتضي هيكلاً وتشغيلاً أفضل على الدوام للمنطقة، مما يجعلها قادرة على توفير التوجيه والدعم المختلف المطلوب للمدارس.

إن التطبيق للمدرسة القائم على الإدارة مثالاً من مبادئ «الشد – الارتخاء» (TIGHT-LOOSE) التي حددها بيترو وترمان (PETERS AND WATER MAN) في كتابتهما (البحث عن التفوق). فالأنظمة التركيبية للمجتمع (والتي تشمل المرافق العامة، والموظفين، والميزانية والنقل ...إلخ) وأنظمة البرامج له (والتي منها الأهداف، المنهج، طرق التعليم، التقدير، تطوير الموظفين... إلخ) يجب أن تكون محكمة بحيث يمكن من تحدي الاتجاه والأهداف والتوقعات والمعايير اللازمة للتقييم. وعلى هيئة التدريس والعاملين بالمدرسة أن يقرروا كيفية الوصول إلى هذه الأهداف، إذ أن طرق الوصول إلى الهدف تمثل جانب (الارتخاء). ومن شأن أهداف المنطقة التعليمية توفير مظلة أو هيكل للمدارس، وفي الوقت ذاته يجب أن توفر المرونة اللازمة لتحقيق أهداف المدارس. فالمدارس الممتازة تحتاج إلى مجتمع فعال وأنظمة لإدارة المدارس وعلاقة قوية

بيـن هذيـن المستويين. وعلى الإداريين أن يدركوا أوجـه التشابه وأوجه الاختـلاف فـي إدارة أنظمـة (الموظفيـن المركزييـن) وبرامج (هيئة التدريس والعاملين بالمدرسة).

الطابع البارز للتقنية:

إن العديد من التغيرات التي تطرأ على أنظمة الإدارة هي نتاج تقنيات تجعـل الأشكال الجديدة من التنظيم أمراً ممكناً. ومن المبادئ الأساسية أنـه عند إدخال أي تقنية إلى أي تنظيم، يكون هناك تجاوب بشري مقاوم بوزن مماثـل. ويظهر الاستخدام اللاشخصي للتقنية الحاجة لتأكيد أكبر على ألأنشطة ذات السمة البارزة ويجعلها أمراً ممكنا. فالشركات الكبيرة التـي تضم آلاف العاملين تستطيـع الاحتفاظ بعدد كبير من العمال وتضع خططاً للعمل والفوائد الفردية بالاستعانة بأجهزة الحاسب وأجهزة تقنية أخرى لمعالجة البيانات.

وبمجرد إدخال تقنية زيادة الإنتاجية للفصول أو المدارس أو المناطق التعليميـة، ستكـون هناك حاجـة لتعويض الجهـود ذات السمـة البارزة. فاستخـدام التقنية في الفصل مثـلاً يمكن أن يعفي المدرس من مسؤولية توصيـل بعض مضامين الدرس، الأمر الذي مـن شأنه توفير بعض الوقت لمزيد من التفاعل مع الطلاب والانتباه إليهم بصورة خاصة.

واستخدام التقنية فـي الإدارة يمكن أن يخفض أو يستغني عن الوقت الـلازم لمعالجة البيانات ويوفر على المدير كثيـراً من الوقت والجهد في توجيه هيئة التدريس والعاملين في المدرسة نحو الأنشطة المراد إنجازها. ويفتـح تآلف التقنية مع الواجبات التعليميـة احتمالات كبيرة للتعاون أمام العديـد من المدارس القائمة على الفلسفـة الإنسانية والأنظمة التعليمية.

وليس المهم هو التقنية المتقدمة أو الطابع البارز لها، ولكن المهم جعلهما يعملان معاً لتحسين الإنتاجية ونوعية العملية التعليمية.

الخيارات المتعددة:

أدى التنوع المتزايد بشكل مستمر في أوساط الشعب الأمريكي واستخدام تقنية المعلومات في التسوق إلى إيجاد طلب واسع لعدد كبير من المنتجات والخدمات. مما يتعين على المؤسسات التجارية الناجحة، في وقتنا الحاضر، أن تتخذ قرارات بشأن نوعية المنتجات التي ستبيعها (والتي تتراوح من محلات التنزيلات إلى المحلات الراقية) بشأن العملاء الذين يجتذبونهم (من حيث مستويات السن والوضع الاجتماعي الاقتصادي)وبشأن درجة الخدمات التي ترغب هذه المؤسسات في توفيرها (والتي تتراوح من الخدمة الذاتية إلى الخدمة الشخصية للعميل).

ومن الممكن رؤية هذا الاتجاه نفسه في ميدان التعليم. فلكل من الأبوين والأبناء أهداف وأولويات تعليمية مختلفة. وتدرك المناطق التعليمية هذه الاختلافات وتستجيب لها من خلال تقديم خيارات متعددة (مدارس أو برامج بديلة، أو المدارس الجذابة..... إلخ) وبهذا قد وضعت الأساس لدعم أوسع للمجتمع. وحتى في حالة عدم جدوى المدارس أو البرامج البديلة، فإنه لا بد من القيام بجهود لتشجيع الاختلافات بين البرامج المدرسية. إن التفوق التعليمي يأتي نتيجة الاعتماد على مصادر وجوانب مميزة (مثل: مصالح هيئة التدريس والعاملين في المدرسة، ومصالح الطلاب، والمصادر المحلية) للمدرسة، وليس نتيجة لمحاولة فرض مفهوم واتجاه واحد رسمي لكل مدرسة.

إن المناطق التعليمية التي لا تتجاوب مع طلب الخيارات المتعددة من المرجح أن تجد نفسها في تنافس مع المدارس الخاصة أو مؤسسات تعليمية أخرى. وإذا لم تكن المدارس العامة قادرة على تحقيق رغبات المجتمع، فإن الآباء والطلاب غير المقتنعين سوف يجدون المدارس أو البرامج التي تحقق لهم ذلك.

المشاركة:

من المعروف أن مشاركة العاملين في عمليات المؤسسة وأنشطتها تأتي وسيلة لتحسين القدرة المعنوية والقدرة الإنتاجية. وإذا كان المتوقع من طالبي المعرفة أن يقوموا بتنفيذ نطاق أوسع من الواجبات، فإنه يجب عليهم أن يشاركوا بطرق مفيدة كأن يفهموا السياق الأكبر لعملهم، والمشاركة في اتخاذ القرارات التي تؤثر عليهم، وتساعد في إيجاد شعور مشترك بثقافة المؤسسة ككل. وهذا يتطلب ميزاناً قوياً مختلفاً ومسؤولية بين المدير والعامل أكثر من حاجته إلى العلاقة التقليدية بين المدير/ وعامل التجميع الخطي. ويتعين على عمال المعلومات أن يحتفظوا بدرجة كبيرة من الاستقلال والمسؤولية لعمل التخطيط. ويتعين على عمال المعلومات أن يحتفظوا بدرجة كبيرة من الاستقلال والمسؤولية لعمل التخطيط والتنفيذ. وعلى المديرين أن يوفروا الهيكل (الشعور بالتوجه) والمصادر والأشراف لضمان المسؤولية التنظيمية. وفي أغلب الأحيان يتم تنفيذ العمل في مجموعات صغيرة بطريقة الكلية. وهذا توجه قديم في الإدارة تبعاً لنمط (احصل – ابتعد) - (GET-GO) حيث يحصل العمال على أوامرهم، ثم ينطلقون لتنفيذها.

إننا ما زلنا نبدأ في إيجاد طرق لجعل هذا يحدث في المدارس. فالإدارة المشاركة ذات الاتصالات القوية بين المدير والمنطقة التعليمية

تشكل إطاراً لأنظمة المجتمع. وعلى المدير أن يقوم، بدوره، بالاتصال مع المدرسين وإقامة علاقات معهم لضمان تطوير البرامج وتوصيلها بصورة ناجحة. إذ أن أفضل طريقة لوضع وإنجاز برامج وثقافة تعليمية قوية هي زيادة مشاركة العاملين على كافة المستويات.

وللتوسع في هذه المشاركة، علينا أن نطور فهماً عاماً وفلسفة تشمل كافة أنشطة المجتمع. ولا يقتصر هذا الأمر على مجرد تسليم مجموعة أوراق، فالفلسفة يجب أن يتم تشكيلها من قبل أفراد في النظام، كذلك ينبغي بيانها بوضوح ومناقشتها. فالسلوك اليومي للقياديين ونموذج أنشطة المراقبة وبرامج الموظفين والجوائز والحوافز التشجيعية يمكنها جميعاً أن تساعد المديرين على تعزيز المشاركة وتطوير ثقافة تعليمية مفيدة.

تحديات التعليم:

إن التغيرات التي تطرأ على الهياكل والخصائص التنظيمية هي المجموعة الثالثة من القوى التي يتعين على المدارس والمؤسسات التعليمية أن تستجيب لها. وفيما يأتي بعض مضامين هذه التغيرات التنظيمية.

الحاجة إلى هياكل جديدة في تنظيم وإدارة المنطقة التعليمية والمدرسة:

إن برامج القضاء على المركزية أو التحول إلى إدارة قائمة على المدرسة يمكن أن تنجح للدرجة التي تكون عندها أنظمة المنطقة الكلية (المهام، والأهداف، والبرامج، وطرق التعليم، وتطوير الموظفين، والمرافق، والميزانية..... إلخ) في موضعها وإنه يمكن للأهداف والمطالب الاجتماعية أن تقترن وتتناسق مع بعضها. إن المهمة الأساسية للمنطقة هي تحديد ما هو مطلوب إنجازه، في حين أن العمل الأساسي للمدرسة هو تقرير طريقة الإنجاز.

إن تطوير هذه الهياكل هو عملية دينامية تحتاج في العادة إلى مراحل تدريجية مـن التخطيط والتنفيذ. وبوسعنـا أن نستخدم خططا للتحسين وخططـاً إستراتيجيـة وبرامج للتغيير الإستراتيجـي بقصد وضع الهياكل والإجراءات الفعالة والناجحة في مكانها.

أساليب عمل جديدة:

مـن الممكن استخدام تقنيات منوعة إلى زيـادة الإنتاجية فيما يتعلق بتعليـم الطالب والكفاءة الإداريـة والفصل. وبعد إيجاد مصادر للحصول علـى الأجهزة وتدريب الموظفين لجعلهـم يتفاعلون مع أنشطة عملهم من الأعمال المهمة في الإدارة.

وبوسـع التقنيات أن تفتح أنواعاً جديدة من البرامج. فهي تستطيع أن تؤمـن للمدارس الريفية مدخلاً إلى الدورات المصـادر التعليمية التي لم تكن متوافرة من قبل. ويستطيع الطلاب أن يقوموا بتنفيذ أبحاث وعمليات محاكاة وأشكال أخـرى من التحليل التي تساعد على التعليم. من الممكن استخـدام أجهـزة الحاسب الآلـي وأشرطـة الفيديو و ديسـكات الفيديو وتقنيات أخرى في كل موضوع دراسي تقريباً ولأي عدد من الأغراض.

بناء ثقافة تعليمية:

إن المنـاخ المدرسـي المقيـد الـذي يشـرف عليـه أعضاء هيئـة تدريس منفتحون ومهتمون، يعد أساسياً لتحقيق تعليم عالي الكفاءة. وبناء هذه الثقافة والمحافظة عليها هو أحد المهام الأساسية للإدارة. ومن المؤكد أن المشاركة والانفتاح من جانب الإدارة عنصر أساسي للثقافة التعليمية المفيدة.

obeikandl.com

وتحتاج المهارة في التشجيع على المشاركة إلى معرفة ما يشارك فيه أعضاء هيئة التدريس وكيفية هذه المشاركة. على سبيل المثال الاستفسار من المدرسين عن الطعام المفضل لديهم في نزهة يقومون بها إلى المجتمع يمكن أن يساعد في التخطيط لتلك النزهة، بيد أنه لا يكون بديلاً لإشراك المدرسين في الأنشطة الجوهرية للمنهج وطرق التدريس، ويرغب أعضاء هيئة التدريس في المشاركة في صنع قرارات يمكن أن يكون لها تأثير في عملهم. وغني عن القول: إن مشاركة أعضاء هيئة التدريس لا تعني بالضرورة تبني كافة الأفكار، بيد أنها توفر الفرصة لهم للتعبير عن آرائهم.

اتجاه التغيير

إن المجموعات الثلاث من القوى التي أشرنا إليها في هذا الفصل تلقي بكثير من الضغوط على المدارس ليس فقط لتطوير ما تقوم به في الوقت الحاضر، ولكن أيضاً لتعيد وضع أهدافها وبرامجها وأساليب الأداء والأدوار التي يلعبها الأعضاء بها وأنظمة التقييم والنواحي المالية وأنشطتها الأخرى فيها. وتختلف اتجاهات إعادة الهيكلة هذه من مجتمع إلى مجتمع داخل الولايات المتحدة. بيد أن كل مجتمع سيواجه تغيرات تحتاج إلى استجابة. (من المستحيل تحديد كل الاتجاهات لإعادة هيكلة المدارس، غير أن بعض هذه الاتجاهات مبين بالشرح والتوضيح في الملحق أ).

وتدعو إعادة الهيكلة إلى اختبار أساسي للتغيرات التي تطرأ على المجتمع الأكبر ولعملية صنع قرارات بشأن المستقبل المطلوب للمدارس. وإذا كان التغيير يؤدي إلى خلق الفرص فإنه في الوقت ذاته يشكل تهديدات للتنظيم. وعلى المدارس أن تدرك أنه من المستحيل المحافظة

على الوضع الحالي عندما تتدافع قوة الضغط باتجاه مستويات أعلى من التعليم.

مراحل التطور المدرسي:

كيف تستطيع أن تستجيب المدارس؟ من أين يجب أن تبدأ؟ عندما نرى المناطق التعليمية، في هذه الأيام، منتشرة في كافة أنحاء البلاد فإننا نرى عملية تطور، خاصة عندما نرى المدارس تبدأ بحشد أنفسها لمواجهة الظروف المتغيرة أو الخاضعة حالياً للتغيير، ويبين (الشكل 1-8) نموذجاً للتطور والتغيير.

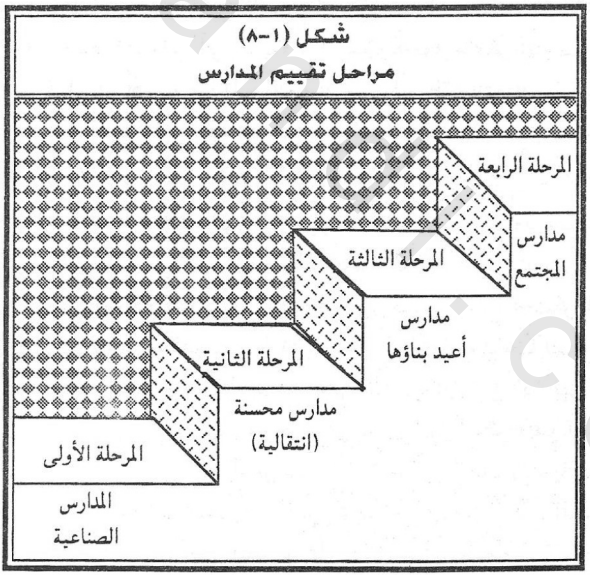

فالمرحلة الأولى: تعطي وصفاً للمدارس الصناعية التي كانت مخصصة لتلبية احتياجات عصر صناعي. فقد كان المصنع يعمل نموذجاً للمدارس خلال تلك المدة، ومن الممكن أن نرى بقايا أساليب

تدريس مصممة لإعداد معظم الطلاب لعمل ممل كثير التكرار. إن هذه المدارس في أغلب الأحيان لا تكون ملمة بالتغيرات العالمية، حيث إنها مستمرة في إعداد الطلاب لمجتمع بائد.

أما المرحلة الثانية: فهي تخاطب المدارس التي تدرك أن الأشياء ليست صحيحة تماماً، وتهتم بأن تصلح نفسها، والأدبيات الخاصة بالمدارس الفعالة والتدريس الفعال كثيراً ما توجه الجهود الخاصة بتحسين هذه المدارس. ومن الأسئلة التي توجهها هذه المدارس: (ماذا يجب علينا أن نعمل؟) – (وكيف يجب علينا أن نعمل؟) مثل هذه الأسئلة تركز على فعالية المدارس (هل نقوم بفعل الشيء الصحيح؟) و كفاءتها (هل نقوم بفعل الأشياء بطريقة صحيحة؟). وإلى أي حد يعد هذا المحل أفضل ما يمكن التوصل إليه عن ذي قبل. إن أهمية هذه المرحلة من التعليم للمنطقة التعليمية لا يجب تأكيدها أكثر من اللازم. حيث إن السواد الأعظم من المناطق يجب أن يقوم بجهود تحسين، حتى عندما تكون مرتبطة بجهود أخرى على مستوى آخر.

أما المرحلة الثالثة: فهي استمرار لجهود بدأت في المرحلة السابقة. وفي هذه المرحلة ينبغي على المنطقة التعليمية العلم بالتغيرات التي تطرأ على المجتمع الأوسع، كما ينبغي البدء في فهم ضرورة إعادة اختبار الدور الأساسي للمدارس ووظيفتها. إذ تزود الاحتياجات التعليمية للمجتمع المدرسة بفرص وبدائل وضغوط جديدة. وفي هذه المرحلة من إعادة الهيكلة كثيراً ما تبدأ المدارس بتصور دور جديد لها. فهي تميل للنظر خلف الصورة الضيقة نسبياً لتعليم الأطفال من سن 5–18 سنة إذا ما قورنت بالصورة الأوسع لتطوير المصادر البشرية، التي تتجاوب مع احتياجات

المجتمع الأكبر. وفي هذه المرحلة من التطور، ربما تبدأ المدارس بخدمة عملاء جدد، بتطوير برامج جديدة، توسيع مدى أنشطتها، تبني ممارسات إدارية جديدة وبتوسيع القدرات المالية، وما إلى ذلك وهنا تبدأ المدرسة بالابتعاد عن الهياكل والبرامج وطرق النقل القديمة.

في المرحلة الرابعة: تتم العملية التطويرية، إذ تصبح المدرسة مركزاً أو قلبا للمجتمع. وتصبح المدرسة مكاناً يحقق فيه الجميع ما يبتغيه من خدمة، مكاناً يتحقق فيه نطاق الاحتياجات الفكرية النفسية لأفراد المجتمع. فالمدرسة هنا يمكن أن تحقق الخدمات المطلوبة بين جيل وآخر، كما أن برامجها تعكس فهماً للعلاقات بين العوامل الجسدية والنفسية والفكرية التي تسهم في عملية التعليم. إن المدرسة تتعاون وتكون على مقربة من فرص التعليم الأخرى التي تتوافر في مؤسسات تجارية ووكالات اجتماعية ومتاحف ومجموعات أخرى من المجتمع. عند هذه المرحلة تكون هذه المدرسة قد تحركت خلف النطاق المحدود لدورها إلى تحديد أوسع بوصفها أداة لتطوير البشر ومركزاً لتبادل المعلومات ومعالجتها.

ومن القوى التي يحتمل أن تحرك المدارس في هذا الاتجاه ما يأتي:

- الطلب المتزايد على تعليم الشباب والكبار من خلال برامج التطوير.
- إدراك الحاجة للدعم من القطاعات الكبرى في المجتمع المحلي.
- شبكة توصيل الخدمات التي توفرها المدارس المجاورة.
- قيمة برنامج الخدمات الأكثر اكتمالاً بالنسبة لأعضاء هيئة التدريس والعملاء.

obeikandl.com

- كفاءة تكاليف استخدام شبكة طبيعية تنظيمية قائمة.
- الحاجة إلى الخيارات التعليمية.
- المنافسة التي تمارسها المدارس العامة مع المدارس الخاصة وجهات أخرى من القطاع الخاص.

دور جديد للمدارس:

إن الحركة أو التطور من خلال المراحل الأربعة المذكورة أعلاه لن تكون ثابتة ولن تسير في خط مستقيم، بل من المرجح حدوث تغيرات صغيره عندما تبدأ المدارس في تجريب واكتساب المهارات والمعلومات الضرورية للدخول إلى مجالات لم تكن معروفة لها من قبل. وستتفاوت السرعة التي تدخل بها المدارس إلى هذا الدور، وهذا يتوقف على قدرات الأنظمة الحالية، وأعضاء هيئة التدريس، والقيادة المتوافرة، وفرص المجتمع وضغوط المجتمع.

وهناك بعض المناطق التعليمية قد تتحرك بسرعة لإضافة خدمات جديدة تشبه مهامها الحالية من أمثلة تعليم الأطفال في سن مبكرة وبرامج الرعاية الأولية، في حين تقوم مناطق أخرى بالتعاون مع مؤسسات أخرى لوضع برامج جديدة لطلاب المرحلة الثانية، مع إدراك تطبيقاتها المحتملة على الكبار. كما أن بعض المناطق التعليمية الأخرى ستندمج مع المؤسسات ومعاهد التدريب، وذلك لتقوية المجتمع ومصادره التنظيمية.

إن التطور أو إعادة البناء التعليمي لا يحدث نتيجة للأوامر الوطنية أو الحكومية. والتغيير يجب أن يظهر على المستوى المحلي وأن يكون

مطلوبـاً. ويجب أن ينظر الناس إلى التغيير علـى أنه ملكهم ويشعرون أنه سيساعدهم على تحقيق المستقبل الذي يقدرون قيمته ويرغبون فيه.

والتخطيـط الإستراتيجـي هنا يوفـر العملية التي تساعـد على تزويد المؤسسـات التعليمية بفهم أفضـل للمطلوب من خلال عملية إجراء مسح للبيئـة الخارجية، ومن خـلال فهم أفضل للقـدرات الداخلية، وأخيراً من خلال شعور أو توجه عام للنمو والتطور في المستقبل.

obeikandl.com